أهمية مرونة الطلب السعرية:

لمرونة الطلب السعرية أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية، بشأن رسم السياسية الاقتصادية لاقتصاديات الدول المختلفة ليس فقط في المجال الداخلي فحسب وإنما حتى في المجال الدولي.

أولاً: سلطة المنتج في تحديد الثمن

تتوقف سلطة المنتج في تحديد ثمن السلعة على درجة مرونتها. فما يشغل بال أي منتج، فرداً أو مشروعاً، هو أن يبيع أكبر كمية منتجة من السلعة أو الخدمة مع تحقيق أكبر ربح ممكن في ذات الوقت، فاذا كان الطلب على السلعة المنتجة مرناً، فأن أي تغير بسيط في الثمن يؤدي إلى تغير أكبر منه في الكمية المطلوبة، بالتالي فأن هذا سيمثل لديه دافعاً لتخفيض ثمن السلعة ولو بنسبة ضئيلة لأن الكمية المطلوبة منها ستزيد بنسبة أكبر من التخفيض، ومن ثم ستؤدي إلى زيادة الإيراد الكلي ونقص النفقات الكلية، وبالتالي إلى تحقيق الربح.

وفي الوقت نفسه، في حالة الطلب المرن لا يكون من مصلحة المنتج أن يرفع من ثمن السلعة لأن هذا سيؤدي حتماً إلى نقص الكمية المطلوبة من هذه السلعة بنسبة أكبر من الزيادة، من ثم إلى إنخفاض حجم الإيراد الكلي وزيادة حجم النفقات الكلية وبالتالي إلى تحقيق الخسارة.

اما إذا كان لطلب على السلعة غير مرن، فأن أي تغيير في الثمن سيؤدي إلى تغيير أقل منه في الكمية المطلوبة، وهنا سيجد المنتج لديه دافعاً قويّاً لزيادة ثمن السلعة وليس خفضه، فزيادة الثمن سيؤدي إلى نقص الكمية المطلوبة ولكن بنسبة أقل من الزيادة، أي زيادة الإيراد الكلي وفي نفس الوقت إلى إنقاص الكمية التي يبيعها وبالتالي إلى إنقاص نفقاته الكلية، أي تحقيق ربح أكثر. أما إذا خفض الثمن فسيؤدي إلى زيادة الكمية المطلوبة من السلعة ولكن بنسبة أقل من التخفيض في الثمن، وبالتالي إلى نقص الإيراد الكلي وزيادة الكمية المباعة، أي زيادة النفقات الكلية وتحقيق خسارة.

فالقاعدة العامة انه في حالة لطلب المرن يكون من مصلحة المنتج تخفيض ثمن السلعة المنتجة. أما في حالة الطلب غير المرن فيكون من مصلحته رفع الثمن، مع مراعاة أن يكون التخفيض أو الرفع في حدود معينة وليس إلى مالانهاية.